

التاريخ: 2010/3/11

الإشارة: AM/10/46/

AMWAL - "Ighat" - Assembly Decision

(11)

السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين.

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة أموال انفسست والذي عقد يوم الأحد الموافق 7 آذار 2010 في فندق فرسيزنز، نرفق لكم نسخة عن محضر الاجتماع موقع حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
١١ آذار ٢٠١٠
١٩١١
٢١٤٤٤
الأدراج، عمان

مستصم فايز الفاعوري

الرئيس التنفيذي

أموال
انفسست

نسخة/ السادة بورصة عمان المحترمين.

نسخة/ السادة مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين.

التاريخ: 2010/3/11

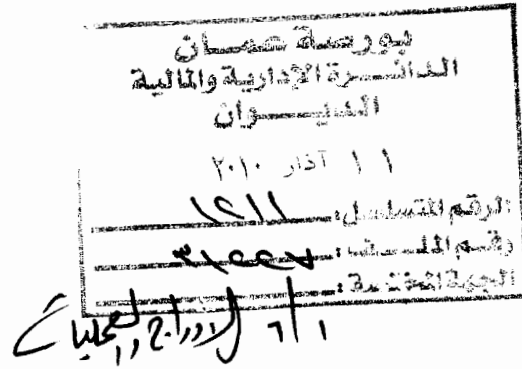
الإشارة: AM/10/42

السادة/ هيئة الأوراق المالية المحترمين.

تحية طيبة وبعد،،،

بالإشارة إلى اجتماع الهيئة العامة غير العادي لشركة أموال انفست والذي عقد يوم الأحد الموافق 7 آذار 2010 في فندق فورسيزنز، نرفق لكم نسخة عن محضر الاجتماع موقع حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،



معتمد فايز الفاعوري

الرئيس التنفيذي

أموال

نسخة/ السادة بورصة عمان المحترمين.

نسخة/ السادة مركز إيداع الأوراق المالية المحترمين.

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي

بتاريخ 2010/03/07

عقدت الهيئة العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من ظهر يوم الأحد الموافق 2010/03/07 في فندق فورسيزنز - قاعة الحفلات الكبرى - صالون A، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة الشركة للمساهمين وذلك لمناقشة وبحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل لهم، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

وقد حضر الاجتماع مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمرة كما حضر السيد وضاح برقلاوي مندوباً عن مدققي حسابات الشركة السادة ارنست ويونغ والاستاذ رامي الحديدي محامي الشركة.

افتتح السيد رئيس مجلس الإدارة السيد فايز ابراهيم الفاعوري (رئيس الجلسة) الاجتماع مرحباً بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات الخارجيين ومحامي الشركة والمساهمين والحضور الكريم وطلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان النصاب وإعلان انعقاد الاجتماع، حيث أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اكتمال النصاب القانوني بحضور (58) مساهماً من أصل (6,320) مساهم يحملون فيما بينهم 29,241,643 سهماً بالأصالة، و 1,793,268 سهماً بالوكالة وبما مجموعه 31,034,911 سهم حيث يمثل هذا الحضور ما نسبته 73.02% من مجموع أسهم الشركة المكتتب بها والبالغة 42,500,000 سهم، كما أعلن استكمال الشركة للإجراءات القانونية لعقد الاجتماع والإعلان في الصحف والإذاعة وإرسال الدعوة بالبريد، وحضور خمسة من أعضاء مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء وبذلك يكون النصاب قانوني للاجتماع وتعتبر الجلسة قانونية والقرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع مساهمي الشركة الحاضرين وغير الحاضرين، وبما يتوافق وأحكام المادة (183) من قانون الشركات.

وتم تعيين السيد "عودة يوستين" حبش كاتباً للجلسة، وكل من الأنسة رغدة أبو غربية والسيد غانم الغانم مراقبين لفرز الأصوات وتمت الموافقة على ذلك، حيث بدأ السيد رئيس الاجتماع مناقشة بنود جدول الأعمال.

أولاً: تعديل المادة (5) من عقد تأسيس الشركة والمادة (4) من النظام الأساسي وذلك بإضافة غاية جديدة إلى غايات الشركة على النحو التالي:
"شراء وتملك الشركات بمختلف أنواعها"

ثانياً:

تعديل الفقرة (1) من المادة (29) من النظام الأساسي الخاص بالشركة لتصبح:
"يمارس المجلس جميع السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون الشركة وتسيير أمورها بمقتضى القانون وأحكام هذا النظام ويتقيد بقرارات وتوجيهات الهيئة العامة والمجلس مطلق الصلاحيات بوضع كافة الأنظمة واللوائح الداخلية والتعليمات الضرورية لتنظيم أعمال الشركة".

وقد تمت الموافقة بالإجماع.

ثالثاً:

تعديل المادة (29) من النظام الأساسي الخاص بالشركة بإضافة فقرة جديدة بالرقم (2) كما يلي:
"لمجلس إدارة الشركة مطلق الصلاحيات وكامل الحق بشراء الشركات وتملكها بالكامل باسم الشركة كما له الحق بالاستدانة ورهن العقارات وإعطاء الكفالات بما في ذلك كفالة الغير و/أو كفالة أي من الشركات التابعة و/أو الحليفة و/أو الشقيقة للشركة وإصدار سندات القرض أو أية سندات دين قابلة للتداول ودون الرجوع للهيئة العامة".

المساهم عزمي زوربا قال أن كلمة كفالة الغير واسعة النطاق ضمن هذه الفقرة.
فأجاب الاستاذ رامي الحديدي، محامي الشركة، بأنه في بعض الحالات تحتاج إلى كفالة الغير وذلك لإتمام إنجاز الصفقات. وكذلك أضاف مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأنه يمكن إضافة جملة في آخر الفقرة: "وذلك بما يحقق مصلحة الشركة وتنفيذاً لغاياتها".

وقد تمت الموافقة بالإجماع على صياغة الفقرة المراد إضافتها لتصبح كما يلي:
"لمجلس إدارة الشركة مطلق الصلاحيات وكامل الحق بشراء الشركات وتملكها بالكامل باسم الشركة كما له الحق بالاستدانة ورهن العقارات وإعطاء الكفالات بما في ذلك كفالة الغير و/أو كفالة أي من الشركات التابعة و/أو الحليفة و/أو الشقيقة للشركة وإصدار سندات القرض أو أية سندات دين قابلة للتداول ودون الرجوع للهيئة العامة، وذلك بما يحقق مصلحة الشركة وتنفيذاً لغاياتها".

رابعاً:

تعديل ترقيم الفقرة (2) من المادة (29) من النظام الأساسي لتصبح بالرقم (3) والاستعاضة عن نصها السابق لتصبح بالنص التالي:
"لمجلس الإدارة كامل الحق بأن يفوض اللجنة التنفيذية أو الرئيس أو نائب الرئيس أو الرئيس التنفيذي أو أي شخص يراه مناسباً بأياً من صلاحياته لتنظيم أعمال الشركة والمنصوص عليها بهذه المادة".
تمت الموافقة بالإجماع.

خامساً: توزيع أسهم مجانية بعدد 2,500,000 سهم (مليونان وخمسمائة ألف سهم) ليصبح رأس مال الشركة 45,000,000 سهم (خمس وأربعون مليون سهم)

استفسر المساهم عزمي زوريا عن مصدر صرف هذه الأسهم المجانية وتفسير السبب. فأجابه السيد فايز الفاعوري رئيس الجلسة بأنه سيتم صرفها من الأرباح المدورة وذلك لضمان الحفاظ على قوة ميزانية الشركة.

وكذلك تم الاقتراح من قبل المساهمين على إضافة فقرة:

"وتفويض مجلس الإدارة باستكمال جميع الإجراءات القانونية والرامية اللازمة لذلك وأخذ الموافقات من قبل الجهات الرسمية والقانونية وتعديل جميع البنود اللازمة في النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة لتتناسب مع رأس مال الشركة الجديد وتوزيع الأسهم المجانية".

وعليه تمت الموافقة بالإجماع على إعادة صياغة الفقرة لتصبح:

"توزيع أسهم مجانية بعدد 2,500,000 سهم (مليونان وخمسمائة ألف سهم) ليصبح رأس مال الشركة 45,000,000 سهم (خمس وأربعون مليون سهم) عن طريق رسملة 2,500,000 سهم (مليونان وخمسمائة ألف سهم) من الأرباح المدورة، وتفويض مجلس الإدارة باستكمال جميع الإجراءات القانونية والرامية اللازمة لذلك وأخذ الموافقات من قبل الجهات الرسمية والقانونية وتعديل جميع البنود اللازمة في النظام الأساسي وعقد تأسيس الشركة لتتناسب مع رأس مال الشركة الجديد وتوزيع الأسهم المجانية".

سادساً: لا يوجد.

وبعد أن تأكد رئيس الجلسة من عدم وجود أية أمور أخرى ترغب الهيئة العامة مناقشتها تم إعلان اختتام الجلسة في تمام الساعة الواحدة ظهراً.

"عودة يوستين" جريس حبش

غسان داوود ضمرة

فايز الفاعوري

كاتب الجلسة

مندوب عطفة مراقب عام
الشركات

رئيس الجلسة

محضر الاجتماع السادس للهيئة العامة العادية

جلسة رقم (6) بتاريخ 2010/03/07

عقدت الهيئة العامة العادية اجتماعها السنوي السادس في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد الموافق 2010/03/07 في فندق فورسيزنز - قاعة الحفلات الكبرى - صالون A، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من السيد رئيس مجلس إدارة الشركة للمساهمين وذلك لمناقشة وبحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال المرسل لهم، واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

وقد حضر الاجتماع مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد غسان ضمرة كما حضر السيد وضاح برقايي مندوباً عن مدققي حسابات الشركة السادة ارنست ويونغ والاستاذ رامي الحديدي محامي الشركة.

افتتح السيد رئيس مجلس الإدارة السيد فايز إبراهيم الفاعوري (رئيس الجلسة) الاجتماع مرحباً بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات ومدققي الحسابات الخارجيين ومحامي الشركة والمساهمين والحضور الكريم وطلب من مندوب عطوفة مراقب عام الشركات إعلان النصاب وإعلان انعقاد الاجتماع، حيث أعلن السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اكتمال النصاب القانوني بحضور (58) مساهماً من أصل (6,320) مساهم يحملون فيما بينهم 29,241,643 سهماً بالأصالة، و1,793,268 سهماً بالوكالة وبما مجموعه 31,034,911 سهم حيث يمثل هذا الحضور ما نسبته 73.02% من مجموع أسهم الشركة المكتتب بها والبالغة 42,500,000 سهم، كما أعلن استكمال الشركة للإجراءات القانونية لعقد الاجتماع والإعلان في الصحف والإذاعة وإرسال الدعوة بالبريد، وحضور خمسة من أعضاء مجلس الإدارة من أصل سبعة أعضاء وبذلك يكون النصاب القانوني لأعضاء مجلس الإدارة قائماً، وحضر مدققي حسابات الشركة وتعتبر الجلسة قانونية والقرارات الصادرة عنها ملزمة لجميع مساهمي الشركة الحاضرين وغير الحاضرين، وبما يتوافق وأحكام المادة (183) من قانون الشركات.

وتم تعيين السيد "عودة يوستين" حيش كاتباً للجلسة، وكل من الأنسة رغدة أبو غربية والسيد غانم الغانم مراقبين لفرز الأصوات وتمت الموافقة على ذلك.

أعلن السيد رئيس الجلسة للسادة المساهمين عن الشروع في مناقشة جدول الأعمال الوارد في دعوة الاجتماع مستهلاً الجلسة.

أولاً: تلاوة وقائع الاجتماع العادي السابق للهيئة العامة

اقترح مجموعة من المساهمين أن يتم ذكر أهم بنود محضر الاجتماع العادي السابق اختصاراً للوقت وتمت الموافقة على الاقتراح وعليه قام كاتب الجلسة بذكر أهم بنود وقرارات الاجتماع السابق وتمت المصادقة عليه كاملاً.

ثانياً: تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 2009/12/31 والخطط المستقبلية

اقترح مجموعة من المساهمين دمج البنود (2) و (4) و (6) من جدول الاجتماع ومناقشتها معاً بعد تلاوة تقرير مدقق الحسابات وقد وافق الحضور على هذا الاقتراح بالإجماع.

ثالثاً: تقرير مدققي حسابات الشركة عن ميزانيتها وحساباتها الختامية الأخرى و أحوالها و أوضاعها المالية

قام السيد وضاح برقايو مندوباً عن السادة ارنست ويونغ بتلاوة تقرير مدققي الحسابات عن البيانات المالية للشركة كما في 2009/12/31 مؤكداً أن القوائم المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمجموعة كما في 2009/12/31 وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية كما أكد بأن المجموعة تحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها.

رابعاً: مناقشة الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر وتحديد الاحتياطات والمخصصات اللازمة التي نص عليها القانون والموافق عليها من قبل مجلس الإدارة

تقدم المساهم عزمي زوربا بالاستفسارات التالية:

- سبب زيادة المصاريف الإدارية من ما يعادل مليون دينار في عام 2008 إلى مليوني دينار في عام 2009.
- كيف انتقلت صافي الإيرادات من العمليات المستمرة إلى العمليات الغير مستمرة؟
- مجموع الأرباح المدورة وعلاوة الإصدار 23,5 مليون دينار، لذلك يستحق نسبة توزيع أرباح نقدية أعلى، أي ما يعادل 20-25% تقريباً، نظراً لتوفر أرصدة كافية في البنوك بمبلغ يعادل سبعة ملايين دينار أردني.
- أجاب السيد معتصم الفاعوري الرئيس التنفيذي للشركة بما يتعلق بالمصاريف أنها انخفضت عنها في العام 2008 وانتقال صافي الإيرادات من العمليات المستمرة إلى العمليات الغير مستمرة ، وذلك نظراً لأنها كانت مدرجة في الميزانية الموحدة مع شركة تابعة هي الشركة العربية للاستثمارات المالية، ووضح بأن هذه المصاريف كانت بقيمة 5,252,000 وهي موجودة في بند مجموع المصاريف من العمليات المتوقعة، وقد تم تصنيفها في بند مستقل دون دمجها مع المصاريف الأخرى بناءً على طلب مدقق الحسابات.

1

- وسأل المساهم محمود عبد العزيز أن مبلغ 970,000 دينار مكافأة كبيرة لموظفي الشركة وأراد معرفة كيف تم صرفها.
- أجابه السيد رئيس الجلسة بأن السياسة العصرية لتحقيق الأرباح تستدعي مكافأة الموظفين، كما أن هذه المكافأة هي مخصص ولم يتم صرفها بعد. وإن سياسة الشركة هي تشجيع وتحفيز الموظفين وهذا هو العامل الرئيسي في تحقيق هذه الأرباح وتأتي هذه المكافأة كنسبة تساوي 10% من صافي الأرباح.
- واستفسر المساهم محمود عبد العزيز عن أرباح بيع الشركة العربية للاستثمارات المالية، أين انعكست. أوضح مدقق الحسابات بأن الربح من بيع الشركة موضحة في قائمة صافي الدخل.
- فكرر المساهم محمود عبد العزيز أن مكافأة الخدمة للموظفين مرتفعة.
- فأجاب رئيس الجلسة أنها مشابهة للمكافأة في العام الماضي.
- وأضاف مدقق الحسابات أنه تم فصل البيانات المالية وفصل قيود الشركات التابعة التي تم بيعها خلال عام 2009، حيث تظهر ميزانية العام الماضي 2008 مكافأة للموظفين تتجاوز 614,000 دينار أردني.
- كما طالب المساهم محمود عبد العزيز برفع نسبة التوزيع للمساهمين إلى 10% والتركيز على التوزيع النقدي بدلاً من توزيع أسهم مجانية.
- شكر المساهم عصام الملحيس جهود إدارة الشركة واقترح إلغاء الأسهم المجانية وتوزيع نقدي بدلاً عنها وزيادة نسبة التوزيع إلى 10%.
- المساهم سفيان عليان، شكر السيد فايز الفاعوري وإدارة الشركة على الأرباح، وسأل عن سبب انخفاض سعر سهم أموال إنفست علماً بأنه يجب التركيز على المضاربة على سهم شركة أموال إنفست.
- أجاب رئيس الجلسة: إن الشركة لا تستطيع التحكم بسعر السهم في السوق فالعرض والطلب هو الذي يحدد السعر ونحن نفتخر بالأداء.
- المساهم سعيد حمام سأل أن هناك 33 مليون أسهم في محفظة أموال إنفست في الأسواق المالية هل هي داخل أم خارج الأردن.
- أجاب الرئيس التنفيذي للشركة بأنها محفظة أسهم استثمارية ويستطيع المساهم الإطلاع عليها لدى الشركة، وهي كلها داخل الأردن.
- ثم سأل المساهم سعيد حمام عن خسائر بيع الشركات المدرجة التقرير المالي.
- فأجاب الرئيس التنفيذي أنها أرباح بيع شركة تابعة وليست خسائر. وأضاف بأنه لا يوجد مخصص مقابل المحفظة، المخصص الموجود هو مخصص ذمم وليس مقابل المحفظة.
- المساهم سعيد حمام سأل عن بند الأسهم غير المتداولة.
- فرد الرئيس التنفيذي بأنها سندات وليست أسهم.

- أضاف المساهم سعيد حمام أن إجمالي رواتب موظفين الشركة ليس كبيراً ولكن كيف تم توزيع مكافأة الموظفين 970,000 دينار.

أجاب الرئيس التنفيذي أن هذه المكافأة عبارة عن مخصص لم يتم صرفه بعد وسيتم الإفصاح عنه في حال توزيعه وذلك نظراً لأن شركة أموال إنفست هي شركة مساهمة عامة. وأضاف مدقق الحسابات أن المبلغ لم يدفع نقداً بعد وإنما هو ما زال ضمن المطلوبات. وأضاف رئيس الجلسة أن قيمة المكافأة هي نسبة 10% من أرباح الشركة.

- المساهم سعيد حمام سأل عن المصاريف من العمليات المستمرة والعمليات المتوقفة. لماذا لا يوجد إيضاح.

أجاب مدقق الحسابات بأنه مصاريف العمليات المتوقفة هي مصاريف الشركة التابعة حتى تاريخ بيعها.

- اقتراح عام من المساهمين إغلاق باب النقاش.

رد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأنه هناك اجتماع واحد في السنة ولذا يحق للمساهمين الاستفسار. وعندها أضافت السيدة ريم بدران نائب رئيس مجلس إدارة الشركة: كلنا مساهمين ولنا حق الاستعلام عن الأرباح، وإن أرباح شركة أموال إنفست كانت قياسية ومميزة بكافة المقاييس وهذه الأرباح ما كانت لتتحقق لولا جهود إدارة الشركة وكفاءتها. كذلك أضافت أن الموظفين هم العامل المحفز لهذه الأرباح، بالإضافة أن نتائج معظم الشركات هي خسائر أما شركة أموال إنفست فقد تمكنت من تحقيق أرباح مميزة ونأمل توزيع قدر أكبر في السنة القادمة، ونحن نعتبر هذا العام بداية الطريق لنتائج أفضل، بإذن الله.

- سأل المساهم سعيد حمام عن سبب صرف مكافأة وبدل سفر وتنقلات للرئيس التنفيذي، وعلى أي أساس تم تحديد راتبه.

فأجاب رئيس الجلسة بأن السيد معتمد الفاعوري هو عضو مجلس إدارة بالإضافة لكونه الرئيس التنفيذي للشركة وهذه المكافأة وبدل السفر تم صرفها لكون السيد معتمد عضو مجلس إدارة أسوة بباقي أعضاء مجلس الإدارة. وأضافت السيدة ريم بدران بأن الإفصاح عن الرواتب والمكافآت يتم وفقاً لمتطلبات وقوانين الهيئة، أما باقي الموظفين فلن تكون واضحة بالكامل. وبالنسبة لراتب الرئيس التنفيذي فهذا من صلاحيات مجلس إدارة الشركة.

- المساهم أسامة الخليلي شكر الإدارة التنفيذية على العمل المميز حيث أنها من الشركات القلائل التي حققت هكذا إنجاز، واقتراح إغلاق باب النقاش.

- المساهم عزمي زوربا استفسر عن سبب اختلاف القيمة في بند الإيرادات بين الكتيب الموزع سابقاً والنقير السنوي.

أجاب مدقق الحسابات بأن هذا الفرق كان نتيجة إعادة تصنيف لبعض بنود الإيرادات وإن هذا التصنيف ليس له أي تأثير على إجمالي الإيرادات أو صافي الربح.

- شكر المساهم حكم ماهر النابلسي جهود إدارة الشركة واقتراح زيادة نسبة التوزيع النقدي إلى 7.5%.

وبعد التأكد من عدم وجود أية أسئلة طالب رئيس المجلس بالصادقة على البيانات المالية والبند (2) و (3) و (4) حيث

وافقت الهيئة العامة على المصادقة على البيانات المالية والبند (2) و (3) و (4) بالإجماع.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال فترة توليهم عضويتهم وذلك بالحدود التي ينص عليها قانون الشركات الأردني الساري المفعول

تمت المصادقة على هذا القرار بالإجماع.

سادساً: توزيع 7.5% أرباح نقدية من القيمة الاسمية للسهم على المساهمين بدل من النسبة الموصى عليها من قبل مجلس الإدارة والتي تبلغ 5%

بناءً على رغبة وطلب معظم المساهمين الحاضرين برفع نسبة توزيع الأرباح النقدية والتي تفاوتت بين 7.5%-25%، وعليه تم المصادقة بالإجماع على توزيع 7.5% أرباح نقدية على المساهمين من القيمة الاسمية للسهم، حيث كانت النسبة الموصى عليها من قبل مجلس الإدارة والتي تم ذكرها في جدول أعمال الهيئة العامة العادي والمرسل بالدعوة هي 5% من القيمة الاسمية للسهم، ولكن بعد مناقشات دامت مطولاً ومطالبة من قبل عدد من المساهمين الذين حضروا الاجتماع برفع نسبة التوزيع تمت الموافقة بالإجماع برفع نسبة التوزيع لتصل 7.5% من القيمة الاسمية للسهم وذلك نزولاً عند رغبة المساهمين والمطالبة الملحة.

سابعاً: انتخاب مدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2010 وتحديد أتعابهم

تم انتخاب السادة ارنست ويونغ كمدققي حسابات خارجيين بالتزكية وتم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وبعد أن تأكد رئيس الجلسة من عدم وجود أية أمور أخرى ترغب الهيئة العامة مناقشتها تم إعلان اختتام الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة.

"عودة يوستين" جريس حبش

كاتب الجلسة

غسان داوود ضمرة

مندوب عطوفة مراقب عام

الشركات

فايز الفاعوري

رئيس الجلسة